

المعالجات الاقتصادية واحتواء الازمات في عهد المستشار الالمانى هيلموت شممت (١٩٧٤-١٩٨٢)
دراسة وثائقية

ا.م.د ايمان جواد هادي
جامعة الكرخ للعلوم /كلية التحسس والجيوفيزياء

الملخص

تتناول هذه الدراسة المعالجات الاقتصادية وسبل احتواء الأزمات في جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال عهد المستشار هيلموت شممت 1974-1982، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي رافقت الأزمات النفطية في السبعينيات وبداية الثمانينيات. وتهدف الدراسة إلى تحليل الخلفية التاريخية والاقتصادية لعهد شممت، وبيان جذور الأزمات الاقتصادية التي واجهت ألمانيا الغربية، ثم دراسة السياسات التي اعتمدها الحكومة الألمانية لمعالجة تلك الأزمات واحتوائها، وصولاً إلى توضيح أثر هذه الأزمات في نهاية حكم شممت وتغير التوازنات السياسية داخل ألمانيا، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي المدعوم بالمنهج الوثائقي، من خلال تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الاقتصادية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة. وقد توصلت الدراسة إلى أن التجربة الألمانية في عهد شممت تميزت بمحاولة الجمع بين الانضباط النقدي والمالي، وتنويع مصادر الطاقة، ودعم الاستثمار والإنتاج، وتعزيز التعاون الدولي، غير أن هذه السياسات لم تنجح بصورة كاملة في إنهاء الاختلالات البنيوية، ولا سيما مشكلات البطالة والاعتماد على الطاقة المستوردة. كما أظهرت الدراسة أن استمرار الضغوط الاقتصادية أسهم في إضعاف الائتلاف الحاكم، ومهد لنهاية حكم هيلموت شممت عام 1982.

الكلمات المفتاحية: الأزمات الاقتصادية، ألمانيا الغربية، هيلموت شممت، سياسات الطاقة، السياسة النقدية، الركود التضخمي.

Economic Measures and Crisis Containment during the Chancellorship of Helmut Schmidt (1974-1982): A Documentary Study

Dr. Iman Jawad Hadi

Al-Karkh University of Science / College of Sensing and Geophysics

Abstract

This study examines the economic policies and crisis-management strategies adopted in the Federal Republic of Germany during the chancellorship of Helmut Schmidt 1974-1982, within the context of the global economic transformations caused by the oil crises of the 1970s and early 1980s. The study aims to analyze the historical and economic background of Schmidt's era, identify the roots of the economic crises faced by West Germany, examine the policies adopted to address and contain these crises, and clarify the impact of these economic pressures on the end of Schmidt's rule and the changing political balance in Germany. The study adopts a historical-analytical approach supported by a documentary method, relying on official documents, economic reports, and relevant academic studies. The findings indicate that the German experience under Schmidt was characterized by an attempt to combine monetary and fiscal discipline, energy diversification, investment and production support, and international cooperation. However, these policies did not fully resolve the structural imbalances, particularly unemployment and dependence on imported energy. The study also shows that the persistence of economic pressures

weakened the ruling coalition and paved the way for the end of Helmut Schmidt's chancellorship in 1982.

Keywords: Economic crises, West Germany, Helmut Schmidt, energy policy, monetary policy, stagflation.

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي خلال عقد السبعينيات تحولات عميقة نتيجة الأزمات النفطية المتلاحقة، التي أدت إلى ظهور ظاهرة الركود التضخمي، وفرضت تحديات غير مسبوقة على الاقتصادات الصناعية الكبرى. وفي هذا السياق، برزت جمهورية ألمانيا الاتحادية بوصفها نموذجًا مهمًا في إدارة الأزمات الاقتصادية، خاصة خلال فترة حكم المستشار هيلموت شمادت (1974-1982)، حيث واجهت البلاد أزمات خارجية حادة تمثلت في ارتفاع أسعار الطاقة، وتباطؤ النمو، وتزايد الضغوط التضخمية والإرهاب الدولي. وقد تميزت تلك المرحلة بتبني سياسات اقتصادية مركبة جمعت بين الانضباط النقدي، وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، وتطوير سياسات الطاقة، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي لمواجهة تداعيات الأزمة. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة تلك المعالجات الاقتصادية، وتحليل آليات احتواء الأزمات في ضوء الوثائق التاريخية، بما يسهم في فهم تطور النموذج الألماني في إدارة الأزمات الاقتصادية، وإضافة دراسة وثائقية جديدة للمكتبة التاريخية.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:
كيف استطاعت ألمانيا الغربية في عهد هيلموت شمادت (1974-1982) احتواء الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات النفطية، وما مدى نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في تحقيق الاستقرار؟
ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية:
ما الأسباب الرئيسية للأزمات الاقتصادية في هذه الفترة؟
ما طبيعة السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها؟
إلى أي مدى نجحت هذه السياسات في تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار وموازنة السياسة الداخلية في ضوء الضغوط في الأحزاب الأخرى؟
ما دور العامل الدولي في توجيه السياسات الاقتصادية الألمانية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:
تحليل جذور الأزمات الاقتصادية في عهد هيلموت شمادت .
دراسة السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، والطاقة) التي تم تبنيها لاحتواء الأزمة .
تقييم مدى فعالية هذه السياسات في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
فهم دور العوامل الدولية في تشكيل الاستجابة الاقتصادية الألمانية .
إبراز خصائص النموذج الألماني في إدارة الأزمات الاقتصادية على المستوى الألماني والمستوى الأوروبي

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي بوصفه الإطار الأنسب لفهم تطور الأزمات الاقتصادية في جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال فترة حكم المستشار هيلموت شمادت (1974-1982)، حيث يقوم هذا المنهج على تتبع الأحداث والوقائع الاقتصادية في سياقها الزمني، ثم تحليلها للكشف عن أسبابها ونتائجها.

هيكلية البحث

المبحث الأول: نبذة عن هيلموت شممت

- المطلب الأول: التعريف بهيلموت شممت
- المطلب الثاني: طريقه إلى السلطة والمناصب التي شغلها

المبحث الثاني: جذور الأزمات الاقتصادية في عهد شممت 1974-1982

- المطلب الأول: ما قبل الأزمة
- المطلب الثاني: أزمة الطاقة وبداية الاختلال 1974-1976
- المطلب الثالث: مرحلة التكيف الاقتصادي والتحسين النسبي 1977-1979
- المطلب الرابع: عودة الركود وتفاقم الاختلالات الاقتصادية في ألمانيا الغربية 1980-1982

المبحث الثالث: سياسات المعالجة واحتواء الأزمات في عهد شممت

- المطلب الأول: السياسات النقدية والمالية
- المطلب الثاني: سياسات الطاقة كإدارة للأزمة
- المطلب الثالث: التحفيز والاستثمار والسياسة الصناعية للانتقال
- المطلب الرابع: البعد الدولي لاحتواء الأزمة

المبحث الرابع: أبعاد الأزمات الاقتصادية على سقوط حكمه

المبحث الأول: نبذة عن هيلموت شممت

يتناول هذا المبحث نبذة موجزة عن هيلموت شممت بوصفه إحدى الشخصيات السياسية البارزة في ألمانيا الغربية، حيث يوضح المطلب الأول نشأته وخلفيته الاجتماعية والعوامل التي أسهمت في تكوين شخصيته. أما المطلب الثاني فيعرض طريقه إلى السلطة وأهم المناصب التي شغلها قبل توليه المستشارية عام 1974، بما يوضح خبرته السياسية والاقتصادية التي أهلته لإدارة مرحلة اتسمت بالأزمات والتحديات.

المطلب الأول: التعريف بهيلموت شممت

وُلد هيلموت شممت (Helmut Schmidt) في مدينة هامبورغ (Hamburg)* في 23 كانون الأول/ديسمبر 1918، في سياق تاريخي اتسم بتداعيات الحرب العالمية الأولى وتصادم النزعات القومية في جمهورية فايمار (Weimar Republic)†. وقد نشأ شممت في بيئة اجتماعية جمعت بين أصول من الطبقة العاملة والطبقة الوسطى الدنيا، وهي بيئة كانت تعكس جانباً من التحولات الاجتماعية التي شهدتها هامبورغ خلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. كما كان لتجربة أسرته أثر واضح في تكوين شخصيته؛ إذ استطاع والده، بفضل الاجتهاد والانضباط، أن يرتقي من مستوى التعليم الأولي إلى العمل معلماً ثم مديرًا لإحدى المدارس المهنية. ومن ثم نشأ شممت في مناخ أسري يقدر الانضباط والعمل الجاد والإنجاز، وهي قيم تركت أثرًا بارزًا في تكوينه الشخصي والسياسي لاحقًا (Soell, 2014, pp.

3)

* هامبورغ، مدينة ألمانية كبرى تقع شمال ألمانيا، وتُعد من أهم المدن التجارية والمينائية في البلاد.
† جمهورية فايمار، وهي النظام السياسي الذي قام في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، واستمر من عام 1919 حتى عام 1933 قبل صعود الحكم النازي.

المطلب الثاني: طريقه إلى السلطة والمناصب التي شغلها

يوضح زول في سيرته أن شميته ترقى في سلم المسؤولية التنفيذية تدريجياً؛ إذ شغل أولاً مناصب على مستوى حكومة ولاية هامبورغ، قبل أن ينتقل إلى الحكومة الاتحادية في برلين الغربية. في مطلع السبعينيات أسندت إليه حقيبة الدفاع لفترة قصيرة في حكومة فيلي برانت، ثم تولى وزارة المالية الاتحادية منذ 1972، فبرز اسمه بوصفه مسؤولاً عن إدارة السياسة المالية والنقدية في مواجهة اضطرابات النظام النقدي الدولي وبوادر أزمة الطاقة، توضح دراسة «هيلموت شميته: رائد التعاون الاقتصادي والمالي الدولي» أن دوره كوزير للمالية في تلك المرحلة تجاوز الإطار الوطني؛ فقد كان من الشخصيات المحورية في مؤتمرات الطاقة والمال الغربية مطلع السبعينيات، وساهم في الدفع باتجاه أطر تنسيقية جديدة بين الدول الصناعية لمواجهة صدمة النفط وتقلبات أسواق الصرف. وعندما اضطرت فيلي برانت إلى الاستقالة في أيار/مايو 1974 على خلفية فضيحة سياسية، كان شميته – بوصفه الرجل الثاني الأقوى في الحزب والحكومة – المرشح الطبيعي لخلافته، فتولى المستشارية وشكل حكومة ائتلافية جديدة بين الاشتراكيين الديمقراطيين والليبراليين (Soell, 2014, pp. 7)

لعب هيلموت شميته دوراً محورياً في إدارة آثار أزمة النفط الأولى على ألمانيا الغربية، وذلك من موقعين متتاليين: وزيراً للمالية في حكومة فيلي برانت خلال الفترة 1972-1974، ثم مستشاراً اتحادياً منذ أيار/مايو 1974. فبصفته وزيراً للمالية، شارك شميته في صياغة الاستجابة الألمانية للأزمة على المستويين المالي والدولي، إذ لم يتعامل مع صدمة النفط بوصفها أزمة أسعار فقط، بل ربطها باستقرار النظام النقدي الدولي وضرورة تنسيق السياسات بين الدول الصناعية. وقد برز هذا التوجه في مشاركته في مؤتمر الطاقة بواشنطن في شباط/فبراير 1974، حيث دعا إلى تعاون غربي أوسع في قضايا الطاقة والمال، وإلى إدارة منسقة لآثار ارتفاع أسعار النفط على موازين المدفوعات وأسواق الصرف. وبعد استقالة فيلي برانت في أيار/مايو 1974، جاء اختيار شميته للمستشارية انعكاساً لخبرته المالية وقدرته على إدارة الأزمات، فواصل من موقعه الجديد سياسة تقوم على ضبط التضخم، والحفاظ على الاستقرار النقدي، وتوجيه سياسة الطاقة نحو تنويع مصادر الإمداد وتقليل الاعتماد على النفط المستورد. وبذلك ارتبط صعود شميته إلى رئاسة الحكومة بظرف اقتصادي استثنائي جعل من خبرته المالية والدولية عاملاً أساسياً في تأهيله لقيادة ألمانيا الغربية خلال مرحلة الأزمات (Soell, 2014, pp. 10)

وعليه، فإن الفترة 1974-1976 تمثل مرحلة تأسيسية في مسار الأزمة الاقتصادية في عهد شميته، حيث تم خلالها وضع الأسس البنوية التي ستحدد اتجاهات الاقتصاد الألماني في المدى المتوسط، سواء من حيث تعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات، أو من حيث استمرار بعض عناصر الهشاشة المرتبطة بالاعتماد على الطاقة المستوردة.

المبحث الثاني: جذور الأزمات الاقتصادية في عهد شميته (1974-1982)

يتناول هذا المبحث جذور الأزمات الاقتصادية التي واجهت ألمانيا الغربية في عهد المستشار هيلموت شميته، من خلال تتبع الظروف التي سبقت وصوله إلى الحكم، ثم تطور الأزمة منذ صدمة النفط الأولى وحتى عودة الركود في مطلع الثمانينيات. لذلك يوضح المطلب الأول الأوضاع السياسية والاقتصادية السابقة للأزمة، ولا سيما مرحلة حكم فيلي برانت وانتقال السلطة إلى شميته. أما المطلب الثاني فيعرض أزمة الطاقة وبداية الاختلالات الاقتصادية خلال الفترة 1974-1976، بينما يركز المطلب الثالث على مرحلة التكيف الاقتصادي والتحسين النسبي بين عامي 1977 و1979. وينتهي المبحث بالمطلب الرابع الذي يتناول عودة الركود وتفاقم الاختلالات، خاصة البطالة والتضخم، خلال الفترة 1980-1982. وبذلك يمهد هذا المبحث لفهم طبيعة الأزمة الاقتصادية التي واجهت حكومة شميته، بوصفها أزمة متدرجة ومركبة ارتبطت بعوامل داخلية وخارجية معاً.

المطلب الأول: ما قبل الأزمة

شهدت ألمانيا قبل وصول هيلموت شمادت إلى الحكم تراكمات تاريخية وسياسية عميقة تعود جذورها إلى نتائج الحرب العالمية الثانية، إذ انتهت الحرب في أوروبا بهزيمة ألمانيا واستسلامها في أيار/مايو 1945، وهو ما مثل نقطة تحول كبرى في تاريخها السياسي. فقد أدت الهزيمة إلى انهيار النظام النازي وانتهاء الطموح التوسعي الألماني الذي ارتبط بسياسات هتلر العسكرية، كما فتحت الطريق أمام مرحلة جديدة خضعت فيها ألمانيا لإعادة بناء سياسي واقتصادي تحت تأثير القوى المنتصرة. ومن ثم فإن فهم وضع ألمانيا قبل شمادت لا يقتصر على السنوات التي سبقت مباشرة، بل يرتبط أيضًا بالتحويلات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، والتي مهدت لاحقًا لقيام ألمانيا الغربية بوصفها دولة ديمقراطية واجهت تحديات اقتصادية وسياسية متتابعة حتى وصلت إلى مرحلة حكم فيلي برانت ثم هيلموت شمادت (الشمري، 2024، ص 283)

وعند النظر إلى الفترة المباشرة السابقة لحكم شمادت، نجد أن ألمانيا الغربية كانت تحت حكم المستشار فيلي برانت، زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الذي تولى المستشارية منذ عام 1969 حتى استقالته سنة 1974. وقد ارتبط حكم برانت بسياسة الانفتاح على الشرق، والمعروفة باسم الأوستبولتيك، وهي سياسة هدفت إلى تحسين علاقات ألمانيا الغربية مع ألمانيا الشرقية ودول الكتلة الاشتراكية. غير أن حكمه انتهى بأزمة سياسية حادة بعد اكتشاف تورط أحد مساعديه، غونتر غيوم، في التجسس لصالح ألمانيا الشرقية، الأمر الذي دفع برانت إلى تقديم استقالته في 6 أيار/مايو 1974 (Willy Brandt 1974 Foundation, 2005, p. 22).

وبعد استقالة فيلي برانت، انتقل الحكم إلى هيلموت شمادت في أيار/مايو 1974، إذ اتفق شريكا الائتلاف الحاكم، الحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الديمقراطي الحر، على اختياره لرئاسة الحكومة الجديدة. وبذلك لم يكن وصول شمادت إلى الحكم نتيجة انتخابات عامة جديدة، بل جاء نتيجة انتقال سياسي داخل الائتلاف نفسه بعد أزمة استقالة برانت. وقد كان شمادت قبل توليه المستشارية وزيرًا للمالية، لذلك عُدَّ اختياره مناسبًا لمرحلة كانت تحتاج إلى إدارة اقتصادية وسياسية صارمة (Solsten, 1996, p. 110).

أما اقتصاديًا، فقد جاء شمادت إلى الحكم في ظرف صعب بسبب أزمة النفط الأولى 1973-1974، التي أدت إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط وأثرت في الاقتصاد الألماني والغربي عمومًا. وقد واجهت ألمانيا الغربية في تلك المرحلة تباطؤًا اقتصاديًا وتضخمًا وضغوطًا متزايدة في سوق العمل، وهو ما جعل الملف الاقتصادي من أهم التحديات أمام الحكومة الجديدة. لذلك ارتبطت بداية حكم شمادت بمحاولة احتواء آثار أزمة الطاقة، وضبط التضخم، ومواجهة تصاعد البطالة بعد سنوات طويلة من النمو الاقتصادي السريع في ألمانيا الغربية (OECD, 1974, p. 33).

المطلب الثاني: أزمة الطاقة وبداية الاختلال (1974-1976)

تُعد أزمة النفط الأولى (1973-1974) من أهم الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين حيث أقدمت الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها (Sacol, 2010, p. 1)، حيث تمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى، ونتيجة لحرب أكتوبر 1973 اجتمع ممثلو ست دول من أعضاء أوبك في الكويت وقرروا زيادة الأسعار النفط بجانب واحد بنسبة 70% (محفوظ، 2017، ص. 3)

ترتبط أسباب الأزمة بالحرب العربية-الإسرائيلية عام 1973، حيث قررت دول أوبك خفض إنتاج النفط ورفع أسعاره، ما أدى إلى ارتفاع السعر أربعة أضعاف خلال فترة قصيرة (من 2.90 إلى 11.65 دولار للبرميل)، وهو ما شكّل صدمة اقتصادية عالمية (Yago, 2020, p. 418)، أدت الأزمة إلى تحولات عميقة في الاقتصاد العالمي، حيث ظهرت ظاهرة الركود التضخمي نتيجة ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو،

كما أدت إلى تدفقات مالية ضخمة نحو الدول المنتجة للنفط، وهو ما عُرف بإعادة تدوير البترول دولارات، وأسهم في تغييرات كبيرة في النظام المالي العالمي (Yago, 2020, p. 418).

أدت الزيادة المفاجئة في أسعار الطاقة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ونقل ما يُسمى بالتضخم المستورد إلى الداخل، فشهدت ألمانيا مزيجاً غير مألوف من التضخم وتباطؤ النمو يُشار إليه في الأدبيات بمصطلح الركود التضخمي. وتبين الدراسات التي تتناول التطور الاقتصادي منذ أزمة 1973 أن معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي في السبعينيات أصبحت أدنى بوضوح من مستويات الستينيات؛ إذ تراجع متوسط النمو من أكثر من 5% في الستينيات إلى نحو أقل من 3% بعد الأزمة. وترافقت هذه التطورات مع ارتفاع ملحوظ في البطالة ونهاية مرحلة التشغيل شبه الكامل التي ميّزت عقدي الخمسينيات والستينيات، ما أعاد قضية سوق العمل إلى مركز الاهتمام السياسي والاقتصادي. (Wang, 2020, p. 2)

استجابت الحكومة الاتحادية في المدى القصير بمجموعة من الإجراءات الاستثنائية لترشيد استهلاك الوقود، شملت حظر قيادة السيارات فيما عُرف بالأحد الخالي من السيارات في أواخر 1973، إلى جانب فرض حدود مؤقتة للسرعة على الطرق السريعة كجزء من سياسة التقشف في استهلاك الطاقة. وعلى المستوى الاستراتيجي، دفعت الأزمة صناعات القرار إلى إعادة تقييم اعتماد البلاد على النفط المستورد وتبني سياسة طاقة أكثر تنوعاً من خلال تعزيز استخدام الفحم المحلي، والتوسع في برامج الطاقة النووية، وتشجيع كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة والمباني السكنية. وتُظهر دراسات سلوك الطلب على الطاقة في ألمانيا الاتحادية أن ارتفاع الأسعار ساهم في تعديل أنماط الاستهلاك، حيث انخفضت كثافة استخدام الطاقة لكل وحدة ناتج مع مرور الوقت نتيجة لسياسات الكفاءة والتكيف التكنولوجي (Larena, Avellaneda, 2020, pp. 384).

أبرزت الأزمة هشاشة نموذج النمو القائم على الصناعة الثقيلة كثيفة الاستهلاك للطاقة، فتعززت الاتجاهات نحو إعادة الهيكلة الصناعية لصالح قطاعات أقل اعتماداً على الطاقة وأكثر كثافة في المعرفة والتكنولوجيا. وفي هذا السياق، ازدادت أهمية الصناعات الهندسية المتقدمة، وصناعة السيارات ذات الكفاءة الأعلى في استهلاك الوقود، إلى جانب توسع القطاع الخدمي مقارنة بالصناعات التقليدية مثل الفحم والصلب التي تعرضت لضغوط تنافسية وهيكلية متزايدة. كما ساهمت الصدمة النفطية في تسريع النقاشات بشأن مرونة الأجور وأنماط التوظيف، وأعادت طرح أسئلة حول استدامة نموذج دولة الرفاه الألمانية في ظل نمو أبطأ وضغوط مالية متزايدة على الموازنة العامة. (Ramírez Pérez, 2020, pp. 815)

المطلب الثالث: مرحلة التكيف الاقتصادي والتحسين النسبي (1977-1979)

مثّلت الفترة الممتدة بين عامي 1977 و1979 مرحلة انتقالية في مسار الأزمة الاقتصادية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث بدأت آثار السياسات التي اتُخذت عقب أزمة النفط الأولى في الظهور تدريجياً، سواء على مستوى استعادة النمو أو احتواء التضخم. ومع ذلك، لم يكن هذا التحسن تعبيراً عن تجاوز الأزمة بقدر ما كان انعكاساً لقدرة الاقتصاد الألماني على التكيف المؤقت مع الاختلالات البنوية التي كشفتها أزمة 1973-1974، تُظهر التقارير البريطانية المتعلقة بالاقتصاد الداخلي الألماني لعام 1978 تحسناً واضحاً في الأداء الاقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ نحو 2.8% في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مع توقعات بأن يتراوح النمو السنوي بين 2.5% و3% (Foreign and Commonwealth Office, 1978). وقد ارتبط هذا التحسن بانتعاش الطلب الداخلي، خاصة الاستهلاك الخاص والاستثمار في الأصول الثابتة، إلى جانب تحسن قطاع البناء، وهو ما يعكس استعادة تدريجية للنشاط الاقتصادي بعد فترة الركود التي أعقبت أزمة النفط.

وفيما يتعلق بالاستقرار السعري، شهدت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً، حيث بلغت نحو 2.1% سنوياً في أكتوبر 1978، وهو أدنى مستوى منذ عام 1969 (Foreign and Commonwealth Office, 1978)، ويعكس هذا التطور نجاح السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي الألماني

(Bundesbank)، والتي اعتمدت على ضبط نمو الكتلة النقدية وتثبيت توقعات التضخم، في إطار ما عُرف بسياسة الاستهداف النقدي، التي أصبحت أحد أبرز سمات النموذج الألماني في إدارة الاقتصاد الكلي بعد أزمة النفط الأولى.

غير أن هذا التحسن لم يكن متوازنًا، إذ تشير الوثائق البريطانية نفسها إلى استمرار ضعف بعض القطاعات الصناعية، مثل الصناعات المرتبطة ببناء السفن، إضافة إلى تفاوت جغرافي في مستويات التعافي، مما يدل على أن عملية التكيف كانت انتقائية وغير مكتملة. ويؤكد ذلك ما ذهب إليه عدد من الباحثين إلى أن الاقتصادات الصناعية الكبرى، ومنها ألمانيا الغربية، شهدت في هذه المرحلة ما يمكن وصفه بـ«تعافٍ غير متكافئ» (Uneven Recovery) «، حيث استفادت بعض القطاعات المرتبطة بالتصدير، في حين ظلت القطاعات التقليدية تعاني من ضعف هيكلي، ظل النمو الاقتصادي في هذه المرحلة يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الخارجي، حيث لعبت الصادرات الصناعية دورًا رئيسيًا في دعم النشاط الاقتصادي. إلا أن هذا الاعتماد أعاد إنتاج أحد عناصر الهشاشة البنوية، إذ أصبح الاقتصاد الألماني أكثر حساسية للتقلبات في الطلب العالمي، خاصة في ظل الاضطرابات التي شهدتها الاقتصاد الدولي في أواخر السبعينيات (اليحي، 2016، ص. 70).

وفي موازاة ذلك، لم تتراجع أهمية سياسات الطاقة مع تحسن المؤشرات الاقتصادية، بل تحولت إلى عنصر مؤسسي دائم في الاستراتيجية الاقتصادية. فقد استندت السياسة الطاقوية الألمانية إلى مراجعة برنامج الطاقة لعام 1977، التي أكدت على تقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الطاقة، وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي، وتوسيع استخدام الطاقة النووية. كما أعلنت الحكومة الاتحادية في 16 مايو 1979 برنامجًا لترشيد استهلاك الطاقة بهدف خفض استهلاك النفط بنسبة 5%، في إطار التزاماتها داخل وكالة الطاقة الدولية، وهو ما يعكس انتقال سياسة الطاقة من مجرد استجابة للأزمة إلى أداة للتكيف الهيكلي طويل الأجل. (Foreign and Commonwealth Office, 1981)

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن هذه المرحلة شهدت ترسيخ ما يمكن تسميته بـ«النموذج الألماني لإدارة الأزمات»، والذي يقوم على الجمع بين الاستقرار النقدي، والانضباط المالي، وإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، خاصة قطاع الطاقة. غير أن هذا النموذج، رغم نجاحه النسبي في احتواء التضخم واستعادة النمو، لم ينجح في إزالة جذور الاختلال البنوي المرتبط بالاعتماد على الطاقة المستوردة، وقد بدأت مؤشرات هذا القصور في الظهور مع نهاية عام 1979، حيث أدى الارتفاع الجديد في أسعار النفط إلى زيادة تكاليف الواردات، وهو ما أعاد الضغط على ميزان المدفوعات والتكاليف الإنتاجية، ومهد لمرحلة جديدة من الركود في مطلع الثمانينيات (Gross, 2023, pp. 125–153)

وعليه، يمكن القول إن الفترة 1977–1979 مثلت مرحلة تكيف مؤقت، استطاع خلالها الاقتصاد الألماني استعادة قدر من الاستقرار، لكنه ظل معرضًا للأزمات الخارجية، بسبب استمرار الاعتماد على النفط وهيمنة القطاع الخارجي على ديناميات النمو. ومن ثم، فإن هذه المرحلة لم تكن نهاية للأزمة، بل حلقة انتقالية مهدت لعودة الاختلالات بصورة أكثر حدة في الفترة اللاحقة.

المطلب الرابع: عودة الركود وتفاقم الاختلالات الاقتصادية في ألمانيا الغربية 1980–1982

مثلت الفترة الممتدة من أواخر عام 1979 حتى عام 1982 مرحلة جديدة وأكثر تعقيدًا في مسار الأزمة الاقتصادية التي واجهت ألمانيا الغربية في عهد المستشار هيلموت شميت، إذ لم يعد الاقتصاد يعاني فقط من آثار أزمة النفط الأولى، بل دخل في موجة ركود جديدة ارتبطت بأزمة النفط الثانية، وارتفاع تكاليف الطاقة، وتراجع الطلب العالمي، وتشدد السياسة النقدية. وقد انعكست هذه التطورات في تباطؤ النمو، وعودة الضغوط التضخمية، وتفاقم البطالة، بما جعل الأزمة في هذه المرحلة ذات طابع مركب يجمع بين العوامل الخارجية والاختلالات الداخلية البنوية (Foreign and Commonwealth Office, 1980).

أولاً: أزمة النفط الثانية وانعكاساتها على الاقتصاد الألماني

بدأت ملامح الأزمة الاقتصادية الجديدة في ألمانيا الغربية مع نهاية عام 1979، نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط بعد الثورة الإيرانية وما صاحبها من اضطراب في أسواق الطاقة العالمية. وقد أدى هذا الارتفاع إلى زيادة كبيرة في تكلفة الواردات النفطية، الأمر الذي مثل عبئاً مباشراً على الاقتصاد الألماني المعتمد بدرجة واضحة على استيراد الطاقة لتشغيل قطاعه الصناعي. ورغم أن ألمانيا الغربية كانت قد تبنت منذ منتصف السبعينيات سياسات تستهدف ترشيد استهلاك الطاقة وتنويع مصادرها، فإن أزمة النفط الثانية كشفت استمرار هشاشة الاقتصاد الألماني أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بأسعار الطاقة. (Sayfi, 2019, p. 74)

وأوضح (Graham, 1980) أن قد تم انعكاس ارتفاع أسعار النفط بصورة واضحة على التوقعات الاقتصادية لعام 1980، إذ بدأت النظرة إلى الاقتصاد الألماني تتجه نحو التشاؤم بعد عام 1979 الذي شهد نمواً ملحوظاً اعتمد بدرجة كبيرة على قوة الصادرات. غير أن هذا النمو لم يكن قابلاً للاستمرار في ظل تراجع الطلب العالمي وارتفاع تكاليف الطاقة، ولذلك توقعت التقارير الاقتصادية أن يتباطأ معدل النمو إلى حدود تتراوح بين 2.5% و3%، مقارنة بنحو 4.5% في العام السابق. ويعني ذلك أن أزمة النفط الثانية لم تؤثر فقط في تكلفة الإنتاج، بل أضعفت أيضاً قدرة الاقتصاد الألماني على المحافظة على وتيرة النمو السابقة.

كما أدت الزيادة في تكاليف الطاقة إلى عودة الضغوط التضخمية داخل الاقتصاد الألماني، إذ ارتفع معدل التضخم إلى نحو 5% في عام 1979، مع توقعات باستمرار هذه الضغوط خلال عام 1980. وقد وضع ذلك حكومة شملت أمام معضلة اقتصادية صعبة، لأن مواجهة التضخم كانت تتطلب ضبط الإنفاق وتشديد السياسة النقدية، في حين أن مواجهة الركود كانت تقتضي دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز الطلب. ومن هنا عادت ظاهرة الركود التضخمي إلى الظهور، وهي الظاهرة التي تجمع بين ارتفاع الأسعار وتباطؤ النمو في الوقت نفسه (Foreign and Commonwealth Office, 1980).

وفي ظل هذه الأوضاع، اكتسبت السياسة النقدية للبنك المركزي الألماني أهمية خاصة، إذ تمسك البوندسبانك بسياسة نقدية حذرة تستهدف الحد من التضخم والحفاظ على استقرار المارك الألماني. وقد ساعد هذا التوجه في دعم الثقة بالسياسة الاقتصادية الألمانية، لكنه في الوقت نفسه قيد قدرة الحكومة على التوسع في السياسات التحفيزية. فقد أصبح من الصعب على حكومة شملت أن تلجأ إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام أو تحفيز الطلب الداخلي، لأن ذلك كان قد يؤدي إلى تفاقم التضخم وزيادة الضغوط على العملة (Foreign and Commonwealth Office, 1981).

وقد اتجهت حكومة شملت عام 1981 إلى تبني إجراءات اقتصادية تركز على دعم الاستثمار بدلاً من تحفيز الاستهلاك المباشر. ففي 8 نيسان/أبريل 1981 أعلنت الحكومة حزمة اقتصادية تضمنت توفير نحو 6.5 مليار مارك ألماني عبر بنك الإعمار الألماني، بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمارات المرتبطة بترشيد الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط وتطوير المنتجات الصناعية. ويكشف هذا التوجه عن انتقال نسبي في السياسة الاقتصادية من المعالجات الكينزية القائمة على دعم الطلب إلى سياسات أكثر تركيزاً على جانب العرض وتحسين القدرة الإنتاجية (British Embassy Bonn, 1981).

وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات، فإن أثرها كان محدوداً في الأجل القصير، لأنها لم تكن موجهة بصورة مباشرة إلى زيادة الاستهلاك أو خلق فرص عمل فورية، بل كانت تستهدف تحسين بنية الاقتصاد على المدى المتوسط. ومن ثم فإن أزمة النفط الثانية لم تكن مجرد ارتفاع مؤقت في أسعار الطاقة، بل كانت عاملاً ساعد على كشف حدود قدرة الاقتصاد الألماني على التكيف السريع مع التحولات الدولية، خاصة في ظل اعتماد الصناعة الألمانية على الطاقة المستوردة والأسواق الخارجية (Foreign and Commonwealth Office, 1981).

ثانياً: أزمة البطالة وتفاقم الاختلالات الاجتماعية

كما أشار (Graham, 1980) أن ألمانيا الغربية شهدت في أواخر عهد المستشار هيلموت شميت تصاعداً واضحاً في مشكلة البطالة، وذلك بعد تراجع النشاط الاقتصادي الذي أعقب موجة الانتعاش النسبي عام 1979. فقد بدأت مؤشرات التباطؤ تظهر مع بداية الثمانينيات نتيجة ارتفاع تكاليف الطاقة بعد أزمة النفط الثانية، وتراجع الطلب الخارجي، وضعف القدرة الشرائية داخلياً. وقد انعكس ذلك مباشرة على سوق العمل، إذ لم يعد الاقتصاد قادراً على الحفاظ على مستويات التشغيل السابقة، خاصة في القطاعات الصناعية والتصديرية التي تأثرت بتقلبات الاقتصاد العالمي.

وقد عُدَّت البطالة من أبرز مظاهر الركود الاقتصادي الذي واجه حكومة شميت عام 1981، إذ أشارت التقارير الاقتصادية إلى استمرار حالة الركود، وإلى أن سوق العمل كان من أكثر القطاعات تأثراً بالتباطؤ الاقتصادي. وتزامنت هذه المشكلة مع استمرار التضخم عند مستوى مرتفع نسبياً وصل إلى نحو 5.5%، الأمر الذي وضع الحكومة أمام معادلة صعبة؛ فهي مطالبة من ناحية بالحد من التضخم، ومن ناحية أخرى بتوفير فرص عمل وتحريك الاقتصاد دون التوسع في الإنفاق العام بصورة قد تزيد الضغوط التضخمية (British Embassy Bonn, 1981).

وتكشف الوثائق أن عدد العاطلين عن العمل بلغ في آذار/مارس 1981 نحو 1.88 مليون شخص، أي ما يعادل 7.8% من القوة العاملة، وهو رقم مرتفع بالقياس إلى التجربة الاقتصادية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. ورغم أن هذا الرقم كان أقل من ذروة البطالة الشتوية، فإنه ظل يعبر عن أزمة حقيقية في سوق العمل، خاصة أن ألمانيا الغربية اعتادت خلال العقود السابقة على مستويات تشغيل مرتفعة نسبياً. ومن ثم لم تعد البطالة ظاهرة ظرفية مرتبطة بالدورة الاقتصادية فقط، بل أصبحت مؤشراً على دخول الاقتصاد مرحلة ركود أعمق. كما اتخذت أزمة البطالة بعداً اجتماعياً واضحاً، إذ لم تتوزع آثارها بالتساوي بين فئات المجتمع، بل تركزت بدرجة أكبر بين الشباب والعمال الأجانب. ويشير ذلك إلى أن الفئات الأقل استقراراً في سوق العمل كانت الأكثر تعرضاً لتداعيات الركود، خصوصاً مع تراجع فرص العمل في القطاع الصناعي. وقد حاولت الحكومة مواجهة هذه المشكلة من خلال برامج التدريب والتأهيل المهني، غير أن هذه البرامج لم تحقق أثراً سريعاً أو واسعاً يمكن أن يخفف من حدة الأزمة.

وترتبط أزمة البطالة أيضاً بالسياسة النقدية المتشددة التي انتهجها البنك المركزي الألماني في تلك المرحلة، فقد تمسك البوندسبانك بمعدلات فائدة مرتفعة بهدف كبح التضخم والحفاظ على قوة المارك الألماني. غير أن هذه السياسة حدت من قدرة الشركات على الاقتراض والاستثمار، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما انعكس سلباً على خلق فرص عمل جديدة. وبذلك أصبحت البطالة نتيجة لتداخل عدة عوامل، منها ارتفاع أسعار الطاقة، وتباطؤ الطلب، وتشدد السياسة النقدية، وحذر الحكومة في استخدام أدوات التحفيز المالي.

ولم تكن حكومة شميت غافلة عن خطورة البطالة، فقد حاولت معالجتها ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التي أعلنتها في نيسان/أبريل 1981، من خلال دعم الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة وتوفير تمويل قدره 6.5 مليار مارك ألماني عبر بنك الإعمار الألماني خلال ثمانية عشر شهراً. غير أن الحكومة فضلت عدم اللجوء إلى تحفيز واسع للطلب الاستهلاكي قصير الأجل، خشية أن يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم أو توسيع عجز الميزانية، وهو ما جعل معالجتها لأزمة البطالة محدودة وحذرة (British Embassy Bonn, 1981).

وقد أسهمت أزمة البطالة في إضعاف الوضع السياسي لحكومة هيلموت شميت، لأنها جاءت في سياق تراكم أزمات أخرى، مثل التضخم، وارتفاع أسعار الطاقة، والخلافات داخل الائتلاف الحاكم، وتزايد الانتقادات الموجهة إلى الحكومة من النقابات وبعض أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي. ومن ثم تحولت البطالة من قضية اقتصادية إلى عامل ضغط اجتماعي وسياسي، ساعد على تآكل الثقة في قدرة حكومة شميت على احتواء آثار الركود، ومهد جزئياً للأزمة السياسية التي انتهت بسقوط حكومته عام 1982.

يتضح مما سبق أن الفترة 1980-1982 مثلت مرحلة ترسخ الطابع الهيكلية للأزمة الاقتصادية في ألمانيا الغربية، حيث تداخلت أزمة النفط الثانية مع تشدد السياسة النقدية وتراجع الطلب العالمي، فانعكس ذلك في تباطؤ النمو وارتفاع التضخم وتفاقم البطالة. وبذلك لم تعد الأزمة مجرد تقلب اقتصادي عابر، بل تحولت إلى أزمة مركبة كشفت حدود النموذج الاقتصادي الألماني في مواجهة بيئة دولية غير مستقرة، وأسهمت في إضعاف حكومة شميت سياسياً واقتصادياً.

المبحث الثالث: سياسات المعالجة واحتواء الأزمات في عهد شميدت

يتناول هذا المبحث السياسات التي اتبعتها حكومة هيلموت شميدت لاحتواء الأزمات الاقتصادية التي واجهت ألمانيا الغربية خلال الفترة 1974-1982، وذلك من خلال أربعة مطالب مترابطة. يوضح المطلب الأول السياسات النقدية والمالية التي استهدفت ضبط التضخم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، بينما يتناول المطلب الثاني سياسات الطاقة التي هدفت إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد وتنويع مصادر الطاقة. أما المطلب الثالث فيعرض سياسات التحفيز والاستثمار والتحول الصناعي، من خلال دعم الشركات والاستثمارات المرتبطة بتوفير الطاقة والتحديث الإنتاجي. ويناقش المطلب الرابع البعد الدولي لاحتواء الأزمة، من خلال التعاون مع الدول الصناعية والمؤسسات الغربية لمواجهة آثار أزمة النفط والاضطرابات الاقتصادية العالمية.

المطلب الأول: السياسات النقدية والمالية

تبلورت مقاربة شميدت في الاحتواء النقدي المالي منذ عام 1974 في صورة تصورٍ مؤسسي راسخ مؤداه أن كبح التضخم «المدفوع بالتكاليف» يُعد شرطاً لازماً لاستدامة الاستثمار وضمن التشغيل في الأجل الطويل، حتى وإن بدت هذه السياسة في المدى القصير مُقيّدة لزخم النمو. ويجسد تقرير البوندسبانك لعام 1974 هذا المنحى بجلاء، إذ يقرر أن «الاستقرار وحده كفيل بضمان التشغيل على المدى البعيد»، مع تأكيد سعي البنك إلى توجيه التوسع النقدي ضمن «إطار ضيق نسبيًا»، من غير الالتزام حينئذٍ بهدف كمي معلن—على خلاف ما سيعتمد لاحقاً في عام 1975—بل مع الحرص على ألا يكون هذا التوسع مفرضاً أو منكشاً، بما ينسجم مع مقتضيات الاستقرار النقدي. كما تُظهر الوثيقة ذاتها أن ضبط السياسة النقدية لم يكن معزولاً، بل جاء في سياق توزيع وظيفي للأدوار بينها وبين السياسة المالية؛ حيث استمر الالتزام بنهج الاستقرار لمواجهة الضغوط التضخمية، في مقابل توظيف أدوات المالية العامة لمعالجة مواطن الضعف الإقليمية والاختلالات الهيكلية وتخفيف حدتها، من غير الإخلال بضرورة تصحيح الاختلالات البنوية، بما يعكس تكاملاً دقيقاً بين الانضباط النقدي والتدخل المالي الانتقائي (Deutsche Bundesbank, 1975, pp. 27).

ضمن هذا السياق، شكّل الانتقال إلى استهداف نقدي أكثر وضوحاً بعد أزمة النفط الأولى إحدى أدوات «قفل التوقعات»؛ إذ تبين (Mishkin & Posen, 1997) أن التجربة الألمانية في الاستهداف النقدي تضمنت هدفاً تضخميًا عددياً ضمنيًا بممارسة مرنة، وأن من دوافعها تثبيت توقعات التضخم على المدى المتوسط بعد أزمة النفط الأولى، وتؤكد ورقة بنك التسويات الدولية حول أدوات السياسة النقدية في ألمانيا أن التحول إلى استهداف النقد عام 1975 ارتبط بسياق أسعار الصرف العائمة والحاجة إلى إطار وسيط يوجه السياسة ويعزز المصادقية (Mishkin & Posen, 1997, p. 22)، ومغزى ذلك في تحليل سياسات الاحتواء أن «الاستقرار» لم يعد خطاباً سياسياً فحسب، بل أصبح جزءاً من بنية مؤسسية تُقيد البدائل التوسعية واسعة النطاق لاحقاً، خصوصاً عندما عادت الضغوط التضخمية في بداية الثمانينيات (Sachverständigenrat, 1981).

في مرحلة التحسن النسبي (1977-1979)، تتضح ملامح التوازن المالي-النقدي في الوثائق البريطانية الخاصة بعام 1978؛ إذ تسجّل الوثيقة نمو الناتج المحلي الإجمالي في النصف الأول من 1978 بنسبة 2.8% (مقارنة بالفترة نفسها من 1977) مع توقع نمو سنوي بين 2.5% و3%، وتذكر تراجع التضخم إلى 2.1% في أكتوبر 1978 وهو الأدنى منذ 1969، لكن الأهم في منظور الاحتواء أن وثيقة 1978

تُبرز إجراءات مالية/ضريبية وآليات نقدية تُظهر كيف حاولت الدولة دعم الثقة دون تهديد الاستقرار: فقد تضمنت الحزمة الضريبية تعديلاً لنظام ضرائب الدخل (إلغاء "قفزة الضريبة" واتباع نظام تدريجي)، ورفعت ضريبة القيمة المضافة اعتباراً من 1 يوليو 1979 إلى 13% (أساسي) و6.5% (على الأغذية وبعض الخدمات)، وأشارت إلى إلغاء ضريبة الأجور الإجمالية من يناير 1980، مع إعفاءات ضريبية إضافية للشركات بقيمة إجمالية 2.8 مليار مارك سنوياً، وعلى صعيد السياسة النقدية في الوثيقة ذاتها، ورد أن الوندسبانك خفّض حصة إعادة الخصم من 27 إلى 22 مليار مارك، ووضع هدفاً مرناً لنمو المعروض النقدي بين 6% و9% لعام 1979 بعد تجاوز نموه الفعلي في 1978 نسبة 14% ويعكس هذا «مزجاً» بين انضباط نقدي صريح وإصلاح مالي يهدف إلى دعم الاستثمار، وهو ما ينسجم مع منطق المعالجة عبر الاستقرار (Stability Oriented Policy Mix) بدل التوسع الطلبي واسع النطاق. (Foreign and Commonwealth Office, 1978)

عند دخول الاقتصاد مرحلة الركود المتجدد (1980-1982)، تُظهر وثيقة بون المؤرخة 16 أبريل 1981 أن الركود استمر مع تضخم حول 5.5% وتدهور في سوق العمل، وأن الحكومة—استجابة لضغوط داخلية—أعلنت في 8 أبريل 1981 حزمة تستهدف تحفيز الاستثمار (خصوصاً في الشركات الصغيرة والمتوسطة) وتعزيز جانب العرض، مع قرار صريح بعدم اتخاذ إجراءات تحفيز للطلب على المدى القصير، وفي الهامش النقدي-السياسي، تنقل الوثيقة نفسها أن الوندسبانك تعرض لانتقادات بسبب تشدد السياسة وارتفاع الفائدة، وأن رئيسه أكد علناً ضرورة صلابة المارك لاستقرار الأسعار، داعياً إلى تنسيق دولي لتخفيض التضخم قبل التفكير في خفض أسعار الفائدة (Foreign and Commonwealth Office, 1981)، ويكتمل إطار القيود المالية في تشخيص المجلس الاستشاري الاقتصادي (Jahresgutachten 1981/82) الذي أشار إلى أن صيف 1981 الصعب دفعه إلى تقديم تقرير خاص "Vor Kurskorrekturen" حول الوضع المالي والنقدي، وأن الدولة ينبغي أن تُقيد مطالبها على قدرات الاقتصاد، خصوصاً مع تراجع الإيرادات الضريبية وحساسية ثقة الأسواق المالية.

المطلب الثاني: سياسات الطاقة كإدارة للأزمة

إذا كان محور النقد والمالية قد استهدف «تثبيت التوقعات»، فإن محور الطاقة استهدف «تخفيض التعرض البنيوي للأزمات» عبر إعادة هندسة مزيج الطاقة وبناء أدوات قانونية وتنظيمية للتدخل في السوق. وتُظهر وثائق أواخر 1974 أن سياسة الطاقة لم تُعامل كسياسة قطاعية، بل كمنصة لاستقرار الاقتصاد الكلي عبر تقليص التضخم المستورد ومخاطر سلاسل الإمداد.

ففي (23 أكتوبر 1974) يعرض البرنامج الاتحادي المحدث للطاقة أهدافاً كمية تُترجم هذا التحول: خفض الاعتماد على النفط من نحو 55% إلى 44% بحلول 1985، مع أولوية للفحم الصلب المحلي، وتسريع الطاقة النووية، وتوسيع الغاز الطبيعي والليغنييت، وإدخال إجراءات للتخزين والترشيد، ويتأكد هذا الاتجاه في الجزء الخاص بالتخزين الاستراتيجي: إلزام المصافي والمستوردين الكبار بتخزين ما يكفي لـ90 و70 يوماً على التوالي، مع إنشاء احتياطي نفط خام حكومي تحت الأرض بسعة 10 ملايين طن، وربط ذلك بإعفاءات ضريبية للمخزونات تقدر بـ23-25 مليون مارك سنوياً، ويُفهم هذا بوصفه «تأميمًا جزئياً للمخاطر»؛ إذ تتحول مخاطر انقطاع الإمداد/قفزات السعر من حدثٍ خارجي إلى متغير تُبنى له وسائل داخل النظام الاقتصادي الوطني. (Foreign and Commonwealth Office, 1974)

ضمن مأسسة هذا التحول، يظهر «قانون الكهرباء الثالث» (Drittes Verstromungsgesetz) «كإجراء قانوني يربط أمن الطاقة بسوق الكهرباء والتوزيع الاجتماعي لكلفة التحول. فالوثيقة المؤرخة 14 نوفمبر 1974 تُثبت إقرار القانون في 8 نوفمبر 1974 ودخوله المتوقع في 1 يناير 1975، وأنه تشريع محوري ضمن «مفاهيم الطاقة» يستهدف استمرار دعم استهلاك الفحم في محطات الطاقة، وتحدد الوثيقة هدفاً ضمان استهلاك متوسط قدره 33 مليون طن سنوياً حتى 1980، وبحد أدنى 30 مليون طن في أي سنة منفردة، مع قبول قطاع الكهرباء بآليات الدعم، وتكمن الدلالة الاقتصادية في أن دعم الفحم لم يبق «عبئاً

مالياً» محضاً، بل أصبح جزءاً من «إعادة تسعير» مزيج الطاقة عبر منظومة الكهرباء، بما يعني ربط سياسة الطاقة بمسألة التضخم وتوزيع الدخل (Foreign and Commonwealth Office, 1974).

في مرحلة التكيّف (1977-1979)، لم تشهد سياسة الطاقة الألمانية تراجعاً بقدر ما انتقلت إلى نمط أكثر مؤسسية قائم على التخطيط متوسط المدى وتبني برامج ذات طابع سلوكي وتنظيمي. فقد استندت، وفق وثيقة الطاقة لعام 1981 في قسم «السياسة الداخلية»، إلى المراجعة الثانية لبرنامج الطاقة الأساسي المُعلنة في ديسمبر 1977، والتي حدّدت جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها تقليص الاعتماد على النفط المستورد، وتنويع مصادر الطاقة، وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية، وتطوير الطاقة النووية، ودعم البدائل، وتعزيز التعاون الدولي. وفي هذا السياق، أعلنت الحكومة في 16 مايو 1979 برنامجاً لتوفير الطاقة يستهدف خفض استهلاك النفط بنسبة 5%، استناداً إلى التزاماتها ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة، وتضمن البرنامج إجراءات عملية مثل تحسين كفاءة التدفئة المركزية، ودعم محطات الطاقة العاملة بالفحم، وتنظيم استهلاك الطاقة في قطاع النقل، إلى جانب إطلاق برامج توعية لترشيد الاستهلاك. وتكشف هذه السياسات، مدعومة بالمؤشرات الواردة في الوثيقة ذاتها، عن استمرار «قيد الواردات» بوصفه محددًا بنويًا لصياغة السياسة الطاقوية، إذ بلغ الاعتماد على الواردات 56.8% عام 1979، مع توقع انخفاضه إلى 52.2% بحلول عام 1990، وهو ما يفسر استمرار مركزية أدوات الوكالة الدولية للطاقة، ولا سيما آليات الطوارئ والتخزين الاستراتيجي، ضمن منظومة إدارة الطاقة (Foreign and Commonwealth Office, 1981).

ومع تفاقم الركود خلال الفترة 1980-1982، اتسع مفهوم الاحتواء الطاقوي ليشمل أطراً تنظيمية مباشرة لإدارة الأزمات، تمثلت في ما عُرف بـ«لوائح إدارة الأزمة» (Crisis Regulations). إذ تشير وثيقة عام 1981 إلى أن الحكومة الألمانية وافقت في 26 أكتوبر على حزمة من التدابير الرامية إلى ضمان استمرارية إمدادات الوقود في حال حدوث اضطرابات، متضمنةً آليات للتقنين وتحديد أولويات التوزيع، ولا سيما فيما يتعلق بوقود التدفئة ووقود السيارات، إلى جانب توسيع الصلاحيات التنظيمية للدولة في قطاعي الكهرباء والغاز. ويعكس هذا التحول انتقال السياسة الطاقوية من أدوات التوجيه والتحفيز إلى أدوات الضبط والإدارة المباشرة للمخاطر. ويتكامل هذا المنحى مع ما يقدمه الأدب الأكاديمي في تفسيره لدبلوماسية الطاقة، حيث تبرز دراسة Bösch (2014) أن أزمة عام 1979 دفعت ألمانيا الغربية إلى تعميق تعاونها الطاقوي مع الاتحاد السوفيتي، رغم ما أثاره ذلك من توتر في علاقاتها مع الولايات المتحدة، بما يدل على أن اعتبارات أمن الطاقة تجاوزت كونها مسألة اقتصادية داخلية لتغدو عاملاً فاعلاً في إعادة تشكيل أنماط التحالف ضمن سياق الحرب الباردة (Bösch, 2014, pp. 166).

المطلب الثالث: التحفيز والاستثمار والسياسة الصناعية للانتقال

تميّزت مقاربة شمدت للتحفيز بأنها «انتقائية وتحديثية» أكثر من كونها توسعية تقليدية: أي توجيه التمويل العام وشبه العام نحو الاستثمار والابتكار وكفاءة الطاقة، مع تجنب ضخ الطلب الاستهلاكي الواسع في سياق تضخم مرتفع/قيد مصداقية نقدية. وتُظهر وثائق 1978 توقُّعاً بزيادة الاستثمار الصناعي في 1979، مع تركيز خاص على تحسين كفاءة استخدام الطاقات الإنتاجية—وهو مؤشر مبكر لنزعة «رفع الإنتاجية» كاستجابة للأزمة، لا مجرد تحفيز إنفاقي (Foreign and Commonwealth Office, 1978).

تبلغ هذه المقاربة ذروتها في 8 أبريل 1981 مع إطلاق حزمة بنك الإعمار الألماني (KfW)*، كما توثقها برقية بون المؤرخة في 16 أبريل من العام نفسه، والتي نصّت على توفير تمويل قدره 6.5 مليار مارك خلال فترة 18 شهراً، موجَّهًا عبر قروض ميسّرة للشركات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مدعومة، بهدف تحفيز استثمارات محددة في مجالات توفير الطاقة، وتقليص الاعتماد على النفط، وتعزيز

*KfW اختصار لـKreditanstalt für Wiederaufbau، أي بنك الإعمار الألماني، وهو مؤسسة تمويلية ألمانية مملوكة للدولة أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية لدعم إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، ثم توسع دورها لاحقاً في تمويل الاستثمار، والطاقة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الابتكار في المنتجات. ويعكس هذا التوجه إعادة صياغة مفهوم «المعالجة» الاقتصادية بوصفها تحويلاً للأزمة إلى فرصة لإعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية، من خلال ربط الائتمان المدعوم بأهداف إنتاجية وطاقوية واضحة، بدلاً من تقديم دعم مالي غير مشروط، وهو ما تؤكد أيضاً إشارة الوثيقة إلى امتناع الحكومة عن اتخاذ إجراءات لتحفيز الطلب في الأجل القصير، بما يدل على انتقال مركز الثقل من سياسات إدارة الطلب إلى سياسات إدارة العرض. وعلى المستوى الأوروبي، تُظهر الوثيقة (T487/23) إعلاناً مشتركاً فرنسياً-ألمانياً في التاريخ نفسه عن برنامج ائتماني بقيمة 5 (ECU)* لمدة 18 شهراً، موزعة بالتساوي بين الطرفين، مع تمويل قائم على الاقتراض طويل الأجل من الأسواق المالية الدولية، وقد وُجّهت هذه القروض نحو تمويل استثمارات تستهدف توفير الطاقة والمواد الخام، وإيجاد بدائل للنفط، وتطوير مصادر طاقة جديدة، فضلاً عن دعم تكيف الشركات مع ارتفاع التكاليف وتقلبات الأسعار، والاستثمار في التقنيات المتقدمة كالمعلوماتية والأتمتة، بما يبرز بوضوح ملامح «الصيغة الأوروبية للتحفيز الانتقائي» القائمة على تمويل إعادة الهيكلة بدل تحفيز الاستهلاك، وربط ذلك بأهداف استراتيجية تشمل تقليص الاعتماد على النفط، وتحسين ميزان المدفوعات، وتعزيز فرص العمل (Foreign and Commonwealth Office, 1981).

ولا يقتصر الدليل على الوثائق البريطانية؛ فالسجل الرسمي لمداورات مجلس الوزراء الألماني[†] (Bundesarchiv: Kabinettsprotokolle Online) يذكر برنامج KfW بقيمة 6.3 مليار مارك (قرار 8 أبريل 1981) بوصفه إجراء حكومياً رسمياً، بما يدعم وثائق بون في تثبيت التاريخ وطبيعة الأداة. وبذلك، يتأكد أن السياسة الاستثمارية لم تكن ملحقاً ثانوياً، بل اتخذت شكل أداة مركزية لاحتواء الركود ضمن قيد الاستقرار النقدي (Bundesarchiv, 1981).

المطلب الرابع: البعد الدولي لاحتواء الأزمة

تُظهر الوثائق البريطانية منذ عام 1974 أن احتواء الأزمة النفطية اتخذ منذ مراحلها المبكرة طابعاً دولياً منظماً، ولم يُنظر إليه بوصفه مسألة داخلية أو ظرفاً سوقياً عابراً. ففي برقية (T487/179) المؤرخة في 18 نوفمبر 1974، تتحدد «الموضوعات الأساسية المقترحة» للمحادثات الأنغلو-ألمانية حول الطاقة، والتي شملت سياسة الطاقة داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولا سيما علاقتها بالوكالة الدولية للطاقة، إضافة إلى قضايا أسعار النفط وعلاقات المنتجين بالمستهلكين (Foreign and Commonwealth Office, 1974). ويكشف هذا الإطار التفاوضي عن إدراك مبكر لدى الدول لضرورة نقل إدارة الأزمة من مستوى الأزمة السوقية المفاجئة إلى مستوى «الملف التفاوضي متعدد الأطراف»، الذي يُدار ضمن مؤسسات غربية مشتركة مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية والوكالة الدولية للطاقة، مع تعزيز ذلك عبر قنوات الحوار الثنائي مع المملكة المتحدة بما يرسخ مقاربة مؤسسية وتنسيقية عابرة للحدود في مواجهة تداعيات الأزمة (حمادوش، 2017، ص. 64).

في أواخر السبعينيات، برزت وظيفة الوكالة الدولية للطاقة (IEA)[‡] مجدداً بوصفها إطاراً معيارياً للالتزامات ترشيد الاستهلاك، إذ ربط برنامج 16 مايو 1979 الهادف إلى خفض استهلاك النفط بنسبة 5% بالالتزامات قائمة تجاه الوكالة، بما يعكس تداخل البعد الدولي في صياغة السياسات الوطنية للطاقة (Foreign and Commonwealth Office, 1981)، ولم يقتصر هذا البعد على الجانب التنظيمي، بل امتد ليشمل إدارة توازنات الاقتصاد الكلي، حيث تكشف وثيقة بريطانية لعام 1978 عن قلق متزايد من قرارات أوبك وتأثيرها على الاقتصادات الضعيفة واستقرار أسعار الصرف، في ظل مخاوف من انعكاسات ارتفاع أسعار النفط على الدولار (Foreign and Commonwealth Office, 1978)، وفي

** اختصار لـ European Currency Unit، أي وحدة الحساب الأوروبية، وهي وحدة نقدية حسابية استُخدمت داخل الجماعة الاقتصادية الأوروبية قبل اعتماد اليورو، وكانت تُستخدم في تسوية بعض المعاملات والبرامج المالية الأوروبية.
† تعني الأرشيف الاتحادي الألماني، وهو المؤسسة الرسمية المختصة بحفظ الوثائق والسجلات الحكومية الألمانية، ومنها محاضر مجلس الوزراء الألماني المنشورة ضمن خدمة Kabinettsprotokolle Online، أي محاضر مجلس الوزراء على الإنترنت.
‡ اختصار لـ International Energy Agency، أي الوكالة الدولية للطاقة، وهي منظمة دولية أنشئت عام 1974 في أعقاب أزمة النفط الأولى، بهدف تنسيق سياسات الطاقة بين الدول الصناعية المستهلكة للنفط، وتعزيز أمن الإمدادات وترشيد الاستهلاك.

مطلع الثمانينيات تعمق هذا الترابط مع بروز مطلب «التنسيق الدولي» لخفض التضخم كشرط سابق لتخفيض أسعار الفائدة، كما عبّر رئيس البوندسبانك، بما يدل على أن السياسة النقدية الألمانية باتت تربط هامش حركتها الداخلية بسلوك الاقتصاد الدولي. (Foreign and Commonwealth Office, 1981)

وبحلول عام 1982، بلغت هذه القيود درجة أعلى من التعقيد، إذ تشير وثيقة (T487/176) المؤرخة في 25 فبراير إلى توتر العلاقات الأمريكية-الألمانية وتراجع دفع العلاقات الفرنسية-الألمانية عقب التغيير السياسي في فرنسا، فضلاً عن الخلافات بشأن مشروع خط أنابيب الغاز السوفيتي، وذلك في سياق اقتصادي يتسم بتباطؤ النمو وتآكل القوة الشرائية وتصاعد السخط الشعبي، مما قيد قدرة الحكومات على تمرير سياسات مكلفة. (Foreign and Commonwealth Office, 1982)

و توضح دراسة Bösch (2014) أن أزمة النفط الثانية عام 1979 دفعت ألمانيا الغربية إلى توسيع تعاونها الطاقوي مع الاتحاد السوفيتي، على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة، بما يكشف أن خيارات أمن الطاقة أصبحت عاملاً مؤثراً في إعادة تشكيل توازنات الحرب الباردة- (Bösch, 2014, pp. 165-185)، يضع تقرير المجلس الاستشاري الاقتصادي (83/1982) هذه التطورات ضمن إطار أهداف السياسة الاقتصادية، مشيراً إلى أن هدف التشغيل بات الأكثر انتهاكاً وخطراً بفارق كبير، وهو ما يعكس تحول إخفاقات الاحتواء الدولي والمحلي في مجالي الطلب والنمو إلى أزمة ممتدة في سوق العمل. (Sachverständigenrat, 1982)

المبحث الرابع: أبعاد الأزمات الاقتصادية على سقوط حكمه

انتهى حكم هيلموت شميت في مطلع الثمانينيات في سياق تزايد الأزمات الاقتصادية وارتفاع التضخم والبطالة، ما أضعف قاعدة تأييده وأدى في النهاية إلى إسقاطه ثم خسارة حزبه للانتخابات اللاحقة.

شهدت ألمانيا الغربية في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات موجة جديدة من الاضطراب الاقتصادي مرتبطة بالصدمة النفطية الثانية عام 1979، صاحبته معدلات تضخم وبطالة أعلى من المعتاد بالنسبة للنموذج الألماني. وقد وجدت حكومة شميت نفسها بين ضغط مكافحة التضخم عبر سياسات نقدية ومالية متشددة، وبين المطالبة الاجتماعية بالحفاظ على مستويات تشغيل مرتفعة ودولة رفاه متسعة، ما قلص هامش المناورة السياسي وأثار توترات داخل الائتلاف الحاكم نفسه. (Rademacher, 2022, p. 2002)

تزايدت الخلافات بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)* وشريكه الليبرالي (FDP)† حول أسلوب التعامل مع الأزمة، خصوصاً ما يتعلق بالانضباط المالي، وسياسات ضبط الأجور، وحجم الإنفاق العام في ظل تباطؤ النمو. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1982 صوتت كتلة الحزب الليبرالي مع الاتحاد المسيحي ‡ (CDU/CSU) في «تصويت حجب الثقة البناء»، ما أطاح بشميت من منصب المستشار ونصب هيلموت كول مكانه من دون انتخابات مباشرة في تلك اللحظة (Spohr, 2016, p. 2).

بعد إسقاط حكومة شميت دُعي إلى انتخابات برلمانية مبكرة في آذار/مارس 1983، دخلها الحزب الاشتراكي الديمقراطي وهو مثقل بصورة حكومة ارتبطت لدى جزء من الناخبين بالأزمات، وارتفاع الأسعار، وتراجع الثقة في قدرتها على ضبط الأوضاع الاقتصادية. وقد استفاد كول والاتحاد المسيحي من هذا المناخ، فقدموا أنفسهم كقوة تغيير اقتصادي وسياسي، وانتهت الانتخابات بخسارة واضحة

* اختصار لـ Sozialdemokratische Partei Deutschlands، أي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، وهو الحزب الذي كان ينتمي إليه المستشار هلموت شميت.

† اختصار لـ Freie Demokratische Partei، أي الحزب الديمقراطي الحر، وهو الحزب الليبرالي الذي شارك الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الائتلاف الحكومي قبل أن يتحالف لاحقاً مع الاتحاد المسيحي ضد شميت

‡ اختصار لـ Christlich Demokratische Union Deutschlands، أي الاتحاد الديمقراطي المسيحي الألماني، وهو الحزب المحافظ الذي قاده هلموت كول.

CSU: اختصار لـ Christlich-Soziale Union in Bayern، أي الاتحاد الاجتماعي المسيحي في بافاريا، وهو الحزب الشقيق للاتحاد الديمقراطي المسيحي ويعمل أساساً في ولاية بافاريا.

للاشتراكيين الديمقراطيين واستمرار كول في المستشارية، وهو ما تُفسره الأدبيات في جزء كبير منه بتآكل التأييد لشميت بسبب الأزمات والتضخم وتداعياتها الاجتماعية.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن تجربة ألمانيا الغربية في عهد المستشار هيلموت شميدت خلال الفترة 1974-1982 مثلت نموذجاً مهماً في إدارة الأزمات الاقتصادية المركبة، إذ واجهت الدولة تحديات متداخلة نتجت عن الأزمات النفطية، وارتفاع معدلات التضخم، وتباطؤ النمو، وتزايد البطالة، فضلاً عن الضغوط السياسية الداخلية والخارجية. وقد كشفت هذه المرحلة أن الأزمة لم تكن مجرد اضطراب اقتصادي عابر، بل كانت أزمة بنيوية ارتبطت باعتماد الاقتصاد الألماني على الطاقة المستوردة، وحساسيته تجاه تقلبات الأسواق العالمية.

وقد سعت حكومة شميدت إلى احتواء هذه الأزمات من خلال تبني مجموعة من السياسات المتوازنة، جمعت بين الانضباط النقدي والمالي، وتطوير سياسة الطاقة، ودعم الاستثمار والإنتاج، وتعزيز التعاون الدولي. وبرز دور البنك المركزي الألماني في ضبط التضخم والحفاظ على استقرار العملة، في حين اتجهت الحكومة إلى سياسات طاقوية تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الطاقة، إلى جانب تبني برامج استثمارية موجهة نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحسين الكفاءة الإنتاجية.

ومع ذلك، فإن هذه السياسات لم تنجح بصورة كاملة في إنهاء الاختلالات الاقتصادية، إذ ظلت البطالة في تصاعد، واستمرت الضغوط التضخمية والمالية، كما بقي الاقتصاد الألماني مرتبطاً بدرجة كبيرة بالأسواق الخارجية وبمصادر الطاقة المستوردة. وقد انعكست هذه الأوضاع على الاستقرار السياسي الداخلي، حيث أسهمت الخلافات داخل الائتلاف الحاكم، إلى جانب تراجع الثقة في قدرة الحكومة على تجاوز الأزمة، في سقوط حكومة شميدت عام 1982.

وعليه، فإن تجربة هيلموت شميدت توضح أن إدارة الأزمات الاقتصادية لا تعتمد فقط على اتخاذ إجراءات مالية أو نقدية مؤقتة، بل تتطلب رؤية شاملة تجمع بين الاستقرار الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي، وتنويع مصادر الطاقة، والتنسيق الدولي. كما تكشف هذه التجربة أن نجاح السياسات الاقتصادية يظل محدوداً إذا لم يقترن بمعالجة الآثار الاجتماعية للأزمة، وفي مقدمتها البطالة وتراجع مستوى المعيشة..

أهم الاستنتاجات

- أظهرت الدراسة أن الأزمات الاقتصادية في عهد هيلموت شميدت كانت ذات طابع مركب، إذ تداخلت فيها العوامل الخارجية، وفي مقدمتها الأزمات النفطية، مع عوامل داخلية تتعلق ببنية الاقتصاد الألماني واعتماده على الطاقة المستوردة.
- مثلت أزمة النفط الأولى 1973-1974 نقطة تحول مهمة في الاقتصاد الألماني، لأنها كشفت هشاشة النموذج الصناعي المعتمد على الطاقة الرخيصة، ودفعت الحكومة إلى إعادة النظر في سياسات الطاقة والنمو.
- اتبعت حكومة شميدت سياسة اقتصادية حذرة، قامت على الجمع بين الانضباط النقدي والمالي من ناحية، والتدخل الانتقائي لدعم الاستثمار والإنتاج من ناحية أخرى.
- نجحت السياسة النقدية الألمانية نسبياً في الحد من التضخم والحفاظ على استقرار المارك الألماني، لكنها في المقابل قيدت قدرة الحكومة على التوسع في الإنفاق العام والتحفيز الاقتصادي.
- أدت سياسات الطاقة دوراً محورياً في إدارة الأزمة، من خلال العمل على تنويع مصادر الطاقة، وزيادة الاعتماد على الفحم والطاقة النووية، وترشيد استهلاك النفط.
- كشفت مرحلة 1977-1979 عن تحسن اقتصادي نسبي، إلا أن هذا التحسن كان مؤقتاً وغير كافٍ لمعالجة جذور الأزمة، بدليل عودة الركود وتفاقم البطالة في الفترة 1980-1982.

- أسهمت البطالة في تحويل الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية وسياسية، حيث زادت الضغوط على الحكومة، وأضعفت ثقة الرأي العام والائتلاف الحاكم في قدرة شمدت على إدارة المرحلة .
- كان للبعد الدولي دور واضح في سياسات الاحتواء، إذ اعتمدت ألمانيا الغربية على التعاون مع الدول الصناعية والمؤسسات الدولية، خاصة في مجال الطاقة والتنسيق النقدي والمالي .
- أظهرت نهاية حكم شمدت أن استمرار الضغوط الاقتصادية قد يؤدي إلى إعادة تشكيل التوازنات السياسية، إذ أسهمت الأزمة في تفكك الائتلاف الحاكم ووصول هيلموت كول إلى السلطة عام 1982 .
- تؤكد التجربة الألمانية أن إدارة الأزمات الاقتصادية تحتاج إلى توازن دقيق بين حماية الاستقرار النقدي ومعالجة الآثار الاجتماعية، لأن التركيز على جانب واحد قد يحد من فعالية السياسات العامة ..

المقترحات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن تقديم عدد من المقترحات، منها:

- ضرورة تبني سياسات اقتصادية متوازنة تجمع بين الاستقرار النقدي وتحفيز النمو، خاصة في فترات الأزمات .
- تعزيز سياسات تنويع مصادر الطاقة لتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية .
- التركيز على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والتكنولوجية كوسيلة لمواجهة الأزمات الاقتصادية .
- أهمية تطوير آليات التعاون الدولي في مواجهة الأزمات العالمية، خاصة في مجالات الطاقة والاقتصاد .
- الاستفادة من التجربة الألمانية في تصميم سياسات اقتصادية مرنة قادرة على التكيف مع الأزمات .
- دعم البحث العلمي والدراسات الاقتصادية التاريخية لفهم الأزمات السابقة والاستفادة منها في الحاضر .
- ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي للأزمات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بالبطالة وتحسين مستوى المعيشة.

المراجع:

أولاً: الوثائق

- Foreign and Commonwealth Office, The Internal Economy of the Federal Republic of Germany, 1978, FCO 33/3536.
- Foreign and Commonwealth Office, Energy Policy in the Federal Republic of Germany, 1981, FCO 96/1184.
- Foreign and Commonwealth Office, West German Economic Outlook, Washington Post Report, 1980.
- British Embassy Bonn to the Foreign and Commonwealth Office, "Economic Situation in the Federal Republic of Germany: Monthly Economic Reports, 1981," T 487/24, 16 April 1981.
- Foreign and Commonwealth Office, "Economic Situation in the Federal Republic of Germany: General Papers, 1982," T 487/176, 25 February 1982.
- Foreign and Commonwealth Office, Energy Questions in the Federal Republic of Germany, 1974, FCO 96/106.
- Foreign and Commonwealth Office, "Drittes Verstromungsgesetz," FCO 96/106, 14 November 1974.

Foreign and Commonwealth Office, “Franco-German Joint Credit Programme,” T 487/23, 8 April 1981.

Foreign and Commonwealth Office, “Anglo-German Talks on Energy,” T 487/179, 18 November 1974.

Bundesarchiv, Kabinettsprotokolle Online: 6,3-Milliarden-Programm der Kreditanstalt für Wiederaufbau, Kabinettsbeschluss, 8 April 1981.

ثانياً: المراجع العربية

الشمري، نادية جاسم كاظم، تاريخ ألمانيا في العصور الوسطى والحديثة والمعاصرة: تاريخ ألمانيا منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية، ط1، بابل، دار الفرات للثقافة والإعلام بالاشتراك مع دار سما للطبع والنشر والتوزيع، 2024 .

اليحي، مريم، ألمانيا من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سقوط جدار برلين 1945–1989، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 .
محفوظ، ماجن محمد، “الصدمة النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج”، مجلة المعيار، عدد خاص، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2017 .
حمادوش، أمال، إستراتيجيات دول الاتحاد الأوروبي لضمان تأمين إمداداتها، مذكرة ماستر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2017 .

صيفي، ناهد، النفط والأزمات في المنطقة العربية 1973–1988، مذكرة ماستر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019 .

ثالثاً: المراجع الإنجليزية

Soell, Hartmut, “A Short Biography of Helmut Schmidt by Hartmut Soell,” in Hartmut Soell, ed., Helmut Schmidt, SpringerBriefs on Pioneers in Science and Practice, vol. 20, Springer, Cham, 2014.

Soell, Hartmut, ed., Helmut Schmidt: Pioneer of International Economic and Financial Cooperation, Springer, 2014.

Willy Brandt Foundation, Willy Brandt 1913–1992, Friedrich-Ebert-Stiftung, Germany, 2005.

Solsten, Eric, ed., Germany: A Country Study, Washington, D.C., Federal Research Division, Library of Congress, 1996.

OECD, OECD Economic Surveys: Germany 1974, Paris, OECD, 1974.

Saccol, M., October War, Energy Crisis and Transatlantic Reactions, Bologna, Italy, Dickinson Center for European Studies, 2010.

Yago, Kazuhiko, “Before the ‘Locomotive’ Runs: The Impact of the 1973–1974 Oil Shock on Japan and the International Financial System,” Financial History Review, vol. 27, no. 3, 2020.

Wang, Minxu, “Analysis on German Monetary Policy from 1974 to 1990,” E3S Web of Conferences, 2020.

Larena-Avellaneda, A., “Alle Zeiten sind seltsam – aber manche sind seltsamer als andere,” Gefässchirurgie, vol. 25, no. 6, 2020.

Ramírez Pérez, Sigfrido M., “Embedding the Market During Times of Crisis: The European Automobile Cartel During a Decade of Crisis 1973–1985,” Business History, vol. 62, no. 5, 2020.

Gross, Stephen G., Energy and Power: Germany in the Age of Oil, Atoms, and Climate Change, New York, Oxford University Press, 2023.

- Graham, Bradley, "After a Boom Year, West Germany Faces More 'Normal' Demand," The Washington Post, 13 January 1980.
- Deutsche Bundesbank, Geschäftsbericht 1974, 1974.
- Mishkin, Frederic S., and Posen, Adam S., "German Monetary Targeting: A Precursor to Inflation Targeting," FRBNY Economic Policy Review, vol. 3, no. 3, 1997.
- Schmid, P., and Asche, H., Monetary Policy Instruments and Procedures in Germany: Evolution, Deployment and Effects, Bank for International Settlements, 1997.
- Sachverständigenrat, Jahrgutachten 1981/82, Drucksache 9/1061, 1981.
- Bundesregierung, Jahrgutachten 1982/83 des Sachverständigenrates zur Begutachtung der gesamtwirtschaftlichen Entwicklung, Drucksache 9/2118, Deutscher Bundestag, 1982.
- Bösch, Frank, "Energy Diplomacy: West Germany, the Soviet Union and the Oil Crises of the 1970s," Historical Social Research, vol. 39, no. 4, 2014.
- Rademacher, Inga, "One State, One Interest? How a Historic Shock to the Balance of Power of the Bundesbank and the German Government Laid the Path for Fiscal Austerity," Review of International Political Economy, vol. 29, no. 6, 2022.
- Spohr, Kristina, The Global Chancellor: Helmut Schmidt and the Reshaping of the International Order, Oxford University Press, Oxford, 2016.
- رابعًا: المواقع الإلكترونية
- Soell, Hartmut, "A Short Biography of Helmut Schmidt by Hartmut Soell," Springer, 2014, available at:
https://doi.org/10.1007/978-3-319-03868-1_1
- Gross, Stephen G., Energy and Power: Germany in the Age of Oil, Atoms, and Climate Change, Oxford Academic, 2023, available at:
<https://doi.org/10.1093/oso/9780197667712.001.0001>
- Schmid, P., and Asche, H., Monetary Policy Instruments and Procedures in Germany: Evolution, Deployment and Effects, Bank for International Settlements, available at:
<https://www.bis.org/publ/confp03d.pdf>
- Bösch, Frank, "Energy Diplomacy: West Germany, the Soviet Union and the Oil Crises of the 1970s," Historical Social Research, 2014, available at:
<http://dx.doi.org/10.12759/hsr.39.2014.4.165-185>